مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية
اسم الكاتب: د. فادي خليل، د. أحمد الناصوري، عبد الرزاق إسماعيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4746
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (5) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (5) 2015

التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية

الدكتور فادي خليل [*]
الدكتور أحمد الناصوري [**]
عبد الرزاق إسماعيل [***]

(تاريخ الإيداع 6 / 9 / 2015. قُبِل للنشر في 27 / 10 / 2015)

ملخّص

تناولت الدراسة أهم المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 والمبادئ الناظمة لها. ثم ركزت على التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية بعد مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 والأسس النظرية والفكرية التي قامت عليها لا سيما العمق الاستراتيجي وتصفير المشكلات مع الجيران، والعثمانية الجديدة.

وخلصت الدراسة إلى أن العقائد الأساسية التي توجه السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية شملت الحذر، والبراغماتية، والواقعية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، التوجهات الجديدة، المبادئ الرئيسية، الأسس النظرية، العمق الاستراتيجي، تصفير المشكلات، العثمانية الجديدة.

[*] أستاذ مساعد – قسم العلاقات السياسية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
[**] أستاذ مساعد – قسم العلاقات السياسية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
[***] طالب دكتوراه – قسم العلاقات السياسية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (5) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (5) 2015

The New Trends of Turkish Foreign Policy

Dr. Fadi Kaliel*
Dr. Ahmad Al-Nasoure**
Abd Al-Razak Ismaeel***

(Received 6 / 9 / 2015. Accepted 27 / 10 / 2015)

□ ABSTRACT □

The study addressed the most important phases of Turkish foreign policy since the establishment of the modern Turkish republic in 1923. And the principles govering it. Then it focused on the new trends of foreign policy after the Jastice and development Islamic rooted party came to power in Turkey 2002. Especially the strategic depth, reset problems or zero problems with neighbors and new ottomanism.

The study concluded that the basic tenets which guided turkey's foreign policy since the founding of the republic included caution and pragmatism.

Key words: foreign policy, new trends, principles, essential principles, strategic depth, zero problems, new Ottomanism.

* **Associate Professor- Department of International Political Relations- Faculty of Political Science- Damascus University-Damascus- Syria.**
** **Associate Professor-Department of International Political Relations- Faculty of Political Science- Damascus University-Damascus- Syria.**
*** **Postgraduate Student- Department of International Political Relations- Faculty of Political Science- Damascus University-Damascus- Syria.**

مقدمة:

تشهد السياسة الخارجية التركية منذ سنوات حالة من "التحول" الواضح عن مسارها التقليدي، ويبدو هذا التحول جلياً من خلال استقراء جملة المواقف والتوجهات الجديدة التي طرأت على سياق هذه السياسة مؤخراً، وعلى نحو يشي بحدوث نوع من التغيير استجد على أولوياتها، بل وطال جملة المبادئ التي طالما ارتكزت عليها تقليدياً.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية هذاالبحث، من أهمية الموضوع الذي تعالجه، حيث تكتسب السياسة الخارجية التركية أهمية كبيرة نظراً إلى دورها الحيوي والوجودي في تحقيق مجموعة من الأهداف والتطلعات، وخاصة ما يتعلق منها بالأمن القومي.

إن السياسة الخارجية التركية تمر بأهم فتراتها و أكثرها حضوراً في النظامين الإقليمي والدولي، وهي تثير قدراً غير مسبوق من المتابعة لأحداث وتحولات تبعث على الدهشة، وهو ما يثير بدوره كثيراً من التأويلات، وأحياناً التنبؤات التي تنفتح على احتمالات مستقبلية عديدة.

و تمثل دراسة السياسة الخارجية التركية مدخلاً للنظر في توجه تركيا نحو العالم، وفي المدارك التركية حوله من خلال أنماط تفاعلها وسياساتها معه، وهي فرصة لإحلال الصورة الواقعية والموضوعية ما أمكن، والنظر في منطلقات السياسة الخارجية التركية واتجاهاتها، ومدارك الأتراك حول تركيا ودورها ووزنها ومكانتها في الإقليم والعالم.

هدف البحث:

1- تسليط الضوء على أهم المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية التركية الحديثة عام 1923م.

2- تحليل المبادئ والأسس النظرية، التي شكّلت المرتكز الفكري للتوجهات الجديدة، الطارئة على السياسة الخارجية التركية منذ عدة سنوات.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول تساؤل رئيسي عام و مهم قوامه: ما هي طبيعة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية؟ وإلى أي مدى يمكن وصف ما تشهده السياسة الخارجية التركية بالتحول وإعادة التوجيه؟...؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية عديدة لعل أبرزها:

- ما هي المبادئ والثوابت الإيديولوجية التقليدية للسياسة التركية؟
- وما هي المراحل التي مرت بها تلك السياسة؟
- وإلى أي مدى حافظت تلك السياسة على طابعها الذي أسس له مصطفى كمال أتاتورك؟
- وما هو حجم التغيير الذي شهدته تلك السياسة، لا سيما خلال العقد الأخير؟
- وهل طال هذا التغيير الثوابت الكمالية أو أنه مجرد تغيير شكلي يستند إلى اعتبارات براغماتية مرحلية؟

فرضيات البحث:

1. هناك تأثير واضح للمتغير القيادي (شخصية الرئيس أو الزعيم السياسي) في الرسم و التحديد للملامح والسمات العامة للسياسة الخارجية التركية.
2. هناك تأثير لطبيعة المكّون السياسي التركي الداخلي وطبيعة المتغير الطارئ عليه في السياسة الخارجية التركية.

3. أنتجت البيئة الخارجية بمستوييها الإقليمي والدولي متغيرات عدة أسهمت في توسيع الخيارات والبدائل بالنسبة للسياسة الخارجية التركية.

4. يهدف مبدأ تصفير المشكلات إلى حل المشكلات مع دول الجوار التركي.

منهجية البحث:

للارتباط بين طبيعة البحث وأهدافه سيتم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي منهجاً رئيساً للتحليل، و لذا سيعمد البحث إلى ملاحظة واقع السياسة الخارجية لتركيا منذ ظهورها إلى حيز الوجود عام 1923 من حيث المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها والمبادئ التي ارتكزت إليها، والأهداف التي سعت إليها مع ملاحظة المبادئ الجديدة التي اعتمدتها السياسة الخارجية التركية في ضوء المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وذلك كله بهدف الوصول إلى إجابات موضوعية عن التساؤلات التي تدور حولها مشكلة البحث.

النتائج والمناقشة:

1. السياسة الخارجية التركية:

تنشط السياسة الخارجية التركية منذ بداية الألفية الثالثة في بيئة داخلية وإقليمية ودولية واجهت فيها قدراً كبيراً وخطيراً من "عدم اليقين تجاه المستقبل"، ويبدو أن التغيرات في النظامين العالمي والإقليمي شكّلت أيضاً عامل ضغط كبير ومتواصل عليها، على الرغم من أنها كانت بالأساس سياسة "حذرة نسبياً" و"مترددة" وممزقة أو تائهة بين الغرب والشرق، و بين العزلة والانفتاح، و بين الاستمرارية والتغيير.

يدرك المتتبع للسياسة الخارجية التركية، دونما عناء، أنها خرجت عن مسارها المعهود الذي أرادهلها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك منذ عشرينيات القرن الماضي، حيث سعى إلى التخلص من الميراث العثماني المتراكم عبر قرون، وعوضاً عن ذلك شرع في بناء الجمهورية الحديثة على أسس علمانية موجهاً دفتها صوب التغريب والتأريب.

وفي الوقت نفسه قلّص إلى حد كبير من انخراط تركيا في الشؤون الدولية، كما حرص على عزلها عن محيطها الإقليمي العربي والإسلامي.

وعلى هذا النهج الكمالي الصارم سار خلفاء أتاتورك من قادة تركيا العلمانيين، فحكموها لعقود عديدة على هدى مبادئ وتعليمات أتاتورك، التي اعتبروها نصوصاً مقدسة لا تقبل التشكيك أو النقد، ويتعين إعمالها بحذافيرها دون تحريف أو نقصان، غير أنه بحلول عقد التسعينيات من القرن المنصرم، ومع وصول تورغوتأوزال إلى سدة الحكم في تركيا. شرع رئيس الوزراء الجديد في انتهاج سياسة أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي إلى حد وصفه بعضهم بالمنظر الأول لمفهوم "العثمانية الجديدة"، وذلك على الرغم من أن تورغوتأوزال ظل متمسكاً بالمبادئ الأتاتوركية والثوابت العلمانية، وعلى هذا المنوال الانفتاحي ذي الصبغة العلمانية عبرت السياسة الخارجية التركية عقد التسعينيات، ثم كان أن ولجت مع مطلع الألفية الثالثة مرحلة أكثر انفتاحاً على الشؤون الدولية عامةً وعلى المحيط العربي والإسلامي على وجه الخصوص، وهي المرحلة الأكثر جدلاً في السياسة الخارجية التركية، فيما يخص طبيعة توجهاتها فبدأت مع وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى الحكم في تشرين الثاني عام 2002.

2. المراحل الرئيسة في السياسة الخارجية التركية:

يمكن عند دراسة وتحليل السياسة الخارجية التركية تمييز ثلاث مراحل مفصلية أو تحولية مرت بها، وهي مرحلة الثوابت الكمالية (الأتاتوركية) المطلقة، ومرحلة ظهور العثمانية الجديدة، وأخيراً مرحلة الانخراط أو الانغماس في الدائرة العربية والإسلامية.

1- مرحلة الثوابت الكمالية (الأتاتوركية): بدأت هذه المرحلة مع تأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك (أبو الأتراك) كما كان يلقب عام 1923، وفي هذه المرحلة رفع كمال أتاتورك شعار «سلام في الداخل، سلام في الخارج»[1]، الذي تحول إلى مبدأ جوهري في السياسة الخارجية التركية لعقود طويلة قادمة، ويعني هذا الشعار كما يبدو من كلماته الأربع أن هناك علاقة ارتباطية وتبادلية بين إنجاز السلام والوئام على المستوى الداخلي والوطني من جهة وتحقيق السلام والوفاق على المستوى الخارجي والدولي من جهة أخرى، أي إن اتباع سياسة تحافظ على الأمن الوطني وتحتوي كل أشكال الصراع الداخلي تؤدي إلى تحقيق السلام والأمن مع الدول الأخرى.

كما يتضمن هذا الشعار الأتاتوركي دعوة إلى الانزواء، وعدم الانغماس في الشؤون الدولية، والتفرغ لإعادة ترتيب البيت الداخلي التركي.

المبدأ الثاني الذي ارتكزت عليه السياسة الخارجية التركية في المرحلة الأتاتوركية هو مبدأ «الغرب أولاً ودائماً» [2]، حيث سعى مصطفى كمال أتاتورك منذ توليه سدة الرئاسة في الجمهورية التركية التي أقامها على أنقاض الدول العثمانية إلى التخلص من الموروث الإيديولوجي العثماني الإسلامي بكل مكوناته، فنبذ الإسلام كمقوم لهوية الدولة، وكمنطلق عقائدي لسياستها الداخلية والخارجية على السواء، كما اعتبر أتاتورك الإسلام سبب التخلف الاجتماعي والاقتصادي في تركيا، وساوى بين التقدم الحضاري والهوية الغربية العلمانية، واعتمد القومية الطورانية كمقوم لهوية الشعب التركي بدلاً من الهوية الإسلامية التي تبناها العثمانيون.

وآمنت النخبة الأتاتوركية بأنه لا يمكن تحقيق التمدن، إلا من خلال اللحاق بركب الغرب والحضارة الأوروبية، فهي القصد وهي السبيل، وتأسيساً على ذلك انتهجت تركيا في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين سياسة متطرفة راديكالية تهدف إلى إزالة الصبغة الغربية والإسلامية عن المجتمع التركي، فأضحت العلمانية والتغريب أو التأريب الدعامة الرئيسية للكمالية، والسبيل الوحيد حسب هذا التصور للولوج عالم التحضر والمدنية. وقد استمر هذا النهج بعد أتاتورك، فأكمله خلفه الرئيس عصمت إنيونو 1938-1950 الذي كان يلقب بـ "ظل أتاتورك".

انطلاقاً من المبدأين السابقين اتجهت السياسة الخارجية التركية نحو الغرب، وأدارت ظهرها إلى حد بعيد للدائرة العربية والإسلامية، واتسمت السياسة الخارجية التركية في تلك المرحلة بقدر كبير من السلبية إزاء العالم الخارجي، ولا سيما منطقة الشرق الأوسط التي لطالما وصفها صناع القرار الأتراك في هذه المرحلة بـ «المستنقع الشرق أوسطي»[3]، وأبدوا الكثير من الحذر والتجاهل حيالها وصل أحياناً حد اعتبارها، وكأنها غير موجودة، واعتبار الارتباط التاريخي بها أمراً مؤسفاً شهده التاريخ التركي.

أولى تجليات السياسة الخارجية التركية في المرحلة الأتاتوركية تمثل بسلخ لواء اسكندرونة عن سورية عام 1938 بالتواطؤ مع فرنسا [4]، ثم جاء الاعتراف بـ "إسرائيل" وإقامة علاقات دبلوماسية معها في عام 1949 لتصبح تركيا أول دولة إسلامية تقدم على هذه الخطوة، واستمراراً لسياسة التوجه غرباً انضمت تركيا إلى حلف شمالي الأطلسي (الناتو) عام 1952[5]، فتحولت بذلك إلى قاعدة أمنية لحراسة البوابة الجنوبية لأوروبا في مواجهة المد الشيوعي،

واعتبر الساسة الأتراك أن عضوية بلادهم في حلف الناتو دلالة على هويتهم الأوروبية والغربية، والتعبير المؤسسي لانحيازهم للمعسكر الغربي في الحرب الباردة التي كانت قد اندلعت شرارتها.

وفي إطار النهج ذاته كانت تركيا من الدول المؤسسة لحلف بغداد عام 1955 المعادي لتيار القومية العربية الذي كان يتزعمه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

وفي عام1957 شرعت تركيا بحشد قواتها العسكرية على الحدود مع سورية حين بدا أن الحزب الشيوعي على وشك الاستيلاء على السلطة في دمشق[4]، كما دعت الحكومة التركية إلى تدخل عسكري غربي في العراق لإعادة الملكية التي أسقطها انقلاب عبد الكريم القاسم عام1958، كذلك فقد صوتت تركيا إلى جانب فرنسا في الأمم المتحدة ضد حصول الجزائر على استقلالها إبان حرب الاستقلال الجزائرية، وسمح الأتراك للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة إنجرليك الجوية خلال الأزمة اللبنانية عام1958.

وهكذا على امتداد الحرب الباردة كانت تركيا جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الغربية، وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، فكان تحديد ملامح السياسة الخارجية التركية في المرحلة الأتاتوركية سهلاً، حيث كانت سياسة نمطية جامدة ذات بعد واحد واتجاه وحيد نحو الغرب مع سلبية وانعزالية حيال الدائرة العربية – الإسلامية.

وقد استمرت السياسة الخارجية التركية على هذا النهج حتى مطلع التسعينيات عندما شهدت تحولاً نوعياً في توجهاتها قاده الرئيس تورغوت أوزال، والذي تزامن وصوله إلى السلطة في تركيا مع جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية.

2- المرحلة الأوزالية: أطلق على هذه المرحلة من السياسة الخارجية التركية بـ الأوزالية نسبة إلى الرئيس تورغوت أوزال، الذي يعتبر من أبرز الشخصيات التي حكمت تركيا بعد مصطفى كمال أتاتورك، إذ تركت فترة حكمه (1983-1993) آثاراً واضحة على الساحة التركية.

شهدت الساحة الدولية مطلع التسعينيات في القرن العشرين تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، مما أثار تساؤلات مهمة حول مكانة تركيا ودورها في ظل الظروف الجديدة الناشئة عن زوال الخطر الشيوعي وانهيار حلف وارسو، وفيما بدا أنه تراجع لأهمية هذا الدور في المرحلة الجديدة أظهرت الظروف الدولية والإقليمية الجديدة تحديات أو جدول أعمال جديد للقطب العالمي الوحيد الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل في نشر الهيمنة الأمريكية، وملء الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفيتي المنهار تحت شعار تعزيز الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان[6]' وما استدعاه ذلك من حروب كان أحد عناوينها مواجهة الخطر الإسلامي، مما مكن تركيا من «تعويض» تقلص قيمتها الاستراتيجية بنظر الغرب خاصة بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990، الذي أعاد تذكير الغرب الحريص على إمداداته النفطية بأهمية أنقرة الحيوية بالنسبة إلى أمنه، ومن جهة أخرى انفتحت آفاق جديدة أمام الدبلوماسية التركية نتيجة التفكك الكامل للاتحاد السوفياتي وانعكاساته في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، حيث تعيش شعوب لها جذور مشتركة مع أتراك الأناضول، وتم الاعتراف فعلاً بظهور عالم تركي كان خارج حسابات الرؤية الرسمية، وهو عالم يشمل ست جمهوريات مستقلة إضافة إلى تتارستان داخل الاتحاد الروسي والأقليات التركية في البلقان والعراق وإيران والصين ما يعني أن مسؤوليات جديدة باتت تترتب على الطبقة السياسية والمجتمع المدني في تركيا.

مع مطلع عام 1992 أصبحت تركيا بمثابة القطب الجاذب في مجال جيوسياسي واسع يمتد من البلقان غرباً إلى حدود الصين شرقاً واكتسبت السياسة الخارجية التركية أبعاداً جديدة تفرض على أنقرة التصرف كقاطرة لدفع الجمهوريات التركية المستقلة حديثاً إلى حضن النظام العالمي.

كان على تركيا أن تطور وتعدل توجهات سياساتها الخارجية على وقع ديناميات البيئة العالمية المتحولة عقب أفول الحرب الباردة خصوصاً أن عدم تبلور نظام عالمي جديد تتفرع عنه نظم إقليمية فرعية جديدة تسبب بتهديدات أمنية جديد للتركيا في المحيط الجيوسياسي الشامل الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز.

في هذه الأثناء تبين أن الأتاتوركية تجاوزها تقادم الزمن شأنها في ذلك شأن الإيديولوجية الشيوعية الشمولية.

شكلت الظروف الدولية والإقليمية سابقة الذكر فرصة سانحة للرئيس تورغوت أوزال لطرح مشروع "العثمانية الجديدة"، الذي يقوم على مقاربة «التوليف التركي – الإسلامي»، والتي تنطوي بدورها على محاولة لاستعادة الرصيد الجيوسياسي للتجربة العثمانية على نحو يسمح بتجاوز سلبيات الحقبة الأتاتوركية، ولا سيما الانعزالية والقطيعة مع الموروث الإسلامي والعثماني، والانكفاء إلى المربع الجغرافي الأناضولي وإعادة ربط تركيا العثمانية الجديدة بحاضنتها التاريخية، والتمحور حول محيطها الجيوسياسي والجيوثقافي مقدمة لإعادة هندسة العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط[7].

و "العثمانية الجديدة أو تركيا من أسوار الصين إلى سور برلين أو إلى الأدرياتيك" تعبير أطلق على طموحات وأطماع توسعية لتركيا عامة، وتورغوتأوزال خاصة، وهي ليست بالفكرة الجديدة بل هي تعبير جديد للفكرة الطورانية أي إنها عثمانية ظاهرياً، وذات نزعة طورانية باطناً، والنزعة الطورانية مفهوم يقوم على فكرة القومية التركية (تجمع الشعوب التركية)، أي وحدة الشعوب الناطقة باللغة التركية في أمة واحدة تكون لتركيا فيها موقع الزعامة، وهذه الفكرة تأخذ من الدولة العثمانية شكلها الإمبراطوري فقط دون أن تتسع لمحتواها الإسلامي[8].

وجاء أول تعبير عن هذه الفكرة على لسان الرئيس أوزال أثناء اجتماع عقد في كانون الأول عام 1992 التقى خلاله مع مجموعة من النواب الذين انفصلوا عن حزب الوطن الأم بعد أن خرج أوزال من زعامته ليتسلمها مسعود يلماز، وقد ألقى أوزال في الاجتماع المذكور محاضرة عن برنامج جديد للتغيير الذي يريد أن يتبناه الحزب الذي يعمل على تأسيسه.

وفي هذا الاجتماع أفصح أوزال وبشكل علني عن طموحه، وعن الخطوط الأساسية للدور العثماني الجديد الذي يجب أن تتطلع إليه تركيا. وفي نظرة سريعة لمخاطر العثمانية الجديدة تظهر لنا أنها تشمل أربعة دوائر ومجالات للتحرك التركي ؛وهي [8]:

1- دائرة الشرق الأوسط (سورية والعراق).

2- دائرة آسيا الوسطى.

3- دائرة البلقان.

4- دائرة القفقاس.

وقد شكل مفهوم العثمانية الجديدة عند الرئيس تورغوت أوزال مرتكزاً فكرياً لمفهوم العثمانية الجديدة، الذي طرحه أحمد داوود أوغلو المنظر السياسي لحزب العدالة والتنمية الذي تولى السلطة في تركيا عام 2002 مع بعض الفروقات سنأتي على ذكرها لاحقاً.

2-3- المرحلة الأردوغانية: وهي أكثر المراحل جدلية في السياسة الخارجية التركية، لأنها فتحت الكثير من التساؤلات المركزية فيما يتعلق بدور تركيا في المنطقة.

بدأت هذه المرحلة بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 بعد فوزه بالانتخابات البرلمانية العامة بأغلبية خولته تشكيل حكومة بمفرده ودون الحاجة إلى تحالف مع أي حزب آخر.

لم يكن فوز حزب العدالة والتنمية حدثاً عادياً في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، بل كان استثنائياً ومفصلياً بكل ما تحمله هذه التعابير من معانٍ ، فهو أول حزب إسلامي يتمكن من الفوز بأغلبية برلمانية تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده، ورغم محاولات قادة هذا الحزب إبعاد الصبغة الإسلامية عن حزبهم وعنهم [9]' إلا أن ذلك لا يغير من واقع القضية بشيء أنهم إسلاميون ومحافظون ولهم مشروعهم الإسلامي ليس فقط في تركيا، وإنما في المنطقة كلها.

في الواقع لقد شهدت السياسة الخارجية التركية مع تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم2002 تحولات جذرية سمحت بإعادة تعريف موقع تركيا ودورها في المنطقة والعالم، ونقلها نقلة نوعية أتاحت لها ما يمكن أن نسميه "الصعود الإقليمي التفاعلي"Interactive rise[10]في مناطق ودوائر متعددة من العالم كان من أبرزها المنطقة العربية مع محاولة تركيا التأثير في عدد من القضايا الرئيسة، وفي مقدمتها القضية العراقية، وقضايا الصراع العربي – الإسرائيلي وأزمة البرنامج النووي الإيراني، وقضايا الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وغيرها، وجاء هذا التنامي معبراً عن تغير نوعي في السياسة التركية في المنطقة من دولة منعزلة نسبياً عن سياقها الإقليمي ومشكلاته ومنخرطة معه في علاقات متوترة على خلفية تفاعلات عسكرية أمنية بالأساس إلى دولة تعتمد على عناصر القوة الناعمة ومنخرطة في تفاعلات يغلب عليها الطابع السياسي والاقتصادي[11].

وفي هذا السياق يمكن تحليل السياسة الخارجية في المرحلة الأردوغانية من خلال عرض المبادئ الأساسية الجديدة الحاكمة لها بشكل عام في دوائرها المختلفة، وفي المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل خاص، وأهداف هذه السياسة والأدوار والاستراتيجيات التي تقوم بها وتنفذها.

3. المبادئ والتوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية:

حكمت السياسة الخارجية التركية في المرحلة الأردوغانية مبادئ وتوجهات جديدة تختلف اختلافاً كلياً عن المبادئ والثوابت الكمالية الأتاتوركية، ولا نبالغ إذ قلنا إنها تتناقض مع هذه المبادئ تناقضاً تاماً كما سنرى.

وضع المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة وحددها بدقة أحمد داوود أغلو أستاذ العلاقات الدولية، الذي تدَّرج لاحقاً في مناصب رسمية عدة من مستشار لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغانإلى وزير الخارجية وصولاً إلى منصب رئيس الوزراء عام 2014.

تحدث داوود أوغلو عن المبادئ الجديدة في كتابه واسع الانتشار العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية وفي مقالات أخرى تضمنت الأفكار والمبادئ ذاتها .

تزامنت أفكار وطروحات أحمد داوود أوغلو مع جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية خلقت بيئة مؤاتية على المستويات الثلاثة ساعدت في تقبل وانتشار أفكاره وخروجها من النظرإلى التطبيق، ومن هذه المتغيرات:

أ. على المستوى الداخلي: جاء فوز حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه أحمد داوود أوغلو في الانتخابات البرلمانية العامة عام 2002، وتشكيله للحكومة التركية فرصة سانحة له لترويج أفكاره ومبادئه الجديدة، حيث قام رئيس الوزراء التركي أردوغان باستدعاء أحمد داوود أوغلو من مجاله الأكاديمي ليباشر في تطبيق نظريته الجديدة في السياسة الخارجية[12].

ب. على المستوى الإقليمي/ اضطرابات في الفناء الخلفي: تعرضت المنطقة العربية في تلك الفترة إلى زلزال سياسي عنيف تمثل بسقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين، وما رافقه من احتلال عسكري أمريكي مباشر للعراق، وانهيار الدولة والمؤسسات العراقية، مما أدى إلى تعاظم نفوذ إيران الإقليمي في المنطقة.

ج. على المستوى الدولي: خيبة أمل أدت معها أحداث الحادي عشر من أيلول إلى تزايد القلق الغربي والأمريكي من ظاهرة الإسلام السياسي، مما دفع صناع القرار الأمريكي إلى البحث عن نموذج معتدل لهذه الظاهرة

يمكنه تحقيق المواءمة ما بين الإسلام ومتطلبات الأحداث والديمقراطية الغربية، وقد وجدوا بتركيا وحزب العدالة والتنمية النموذج الأمثل لهذه المهمة و للمرحلة .

وقد ترافق ذلك مع تعثر المفاوضات التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي، مما أصاب الأتراك بخيبة أمل عززت القناعة لديهم بأن مشروع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد لا ينجح في نهاية المطاف في ظل رفض قوى تقليدية هامة في الاتحاد الأوروبي منح تركيا العضوية الكاملة خصوصاً مع الانضمام السريع لدول أخرى مثل بلغاريا، وهي الدولة التي لا تزال تشهد تعثراً كبيراً في استيفاء معايير كوبنهاغن [13].

خلقت المتغيرات سالفة الذكر، وفقاً لتعبير داوود أوغلو مرحلة استراتيجية تتسم بقدر كبير من التغيرات والتوترات، وانفراط التحالفات، وتبدلها بما يفرض على كل قوة البحث عن موقعها في النظام العالمي ومضاعفة حضورها وتعزيزه تمهيداً لمرحلة لاحقة خلال عشرة أعوام أو أكثر يبدأ بعدها تأسيس نظام دولي جديد[11]' مما أدى إلى تلك الاستدارة التركية المثيرة للجدل.

لكن يظل أحد العوامل الأساسية المحدثة للتغيير هو كيفية تعاطي حزب العدالة والتنمية وحكومته مع هذه المتغيرات من خلال طرح رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية بالعالم عامة، وبالمنطقة العربية خاصة، ورغم أن العديد من التغيرات المشاهدة في السياسة التركية في المنطقة ظهرت بداياتها في مراحل سابقة على وصول الحزب للسلطة (سواء لدى الرئيس أوزال أم في فترة الحكومة الائتلافية لحزبي الرفاه والطريق القويم).

لكن رؤية حزب العدالة والتنمية تضمنت تنظيماً أكثر وضوحاً وتبلوراً لكيفية إنجاز التحول المطلوب، مما يجعل تحليل هذه المبادئ الجديدة للسياسة التركية أحد المداخل الأساسية لفهم الأدوار والاستراتيجيات الجديدة:

1- التوازن بين الأمن والديمقراطية [14]: يرى داوود أوغلو بأنه يجب أن يكون هناك توازن بين الأمن والديمقراطية في أي بلد، لأن انعدام التوازن بينهما في أية دولة لن يحقق لهذه الدولة فرصة إقامة منطقة نفوذ في محيطها، فشرعية أي نظام سياسي تستمد من قدرته على توفير الأمن لمواطنيه، وهذا الأمن يجب أن لا يكون على حساب الحريات وحقوق الإنسان في البلاد.

2- مبدأ تصفير المشكلات Zero Problems مع دول الجوار الجغرافي: [15]يقوم هذا المبدأ على ضرورة سعي تركيا إلى حل جميع مشكلاتها مع جيرانها، وخفضها إلى نقطة الصفر، وعملياً فقد كان هذا المبدأ أقرب إلى الفلسفة السياسية منه إلى عالم السياسة، حيث يطرح هذا المبدأ فكرة تسكين هذه المشكلات والحجز عليها إن لم يكن بالإمكان حلها من خلال تبني تحالفات تكتيكية متنقلة ومؤقتة.

وتراجعت تركيا من خلال هذا المبدأ عن اعتماد نظرية المباراة الصفرية في دبلوماسيتها ليحل مكانه مبدأ ربح – ربح أي المكاسب المشتركة والفائدة المتبادلة للدولتين أو لمجموع الدول [16].

ويرى أحمد داوود أوغلو أن خفض المشكلات إلى حد الصفر مع دول الجوار الجغرافي من أهم متطلبات الدور الإقليمي لتركيا في محيطها الجيو–استراتيجي باعتبار أن أي سياسة فاعلة تتطلب بيئة سلمية خاضعة لها تدعم مبادراتها، ولا تتخوف من طموحاتها وتحقق مصالحها بصورة لا تؤثر على المصالح القومية للأطراف الأخرى وهذا سيخرج تركيا من كونها بلداً طرفاً له مشكلات متواصلة مع جيرانه، والدخول في صورة الدولة ذات العلاقات الجيدة مع الجميع، الأمر الذي يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.[17]

وقد حقق هذا المبدأ في السنوات الأولى من تطبيقه 2002-2011 نجاحات مهمة، وأحدث اختراقات مثيرة، حيث تحسنت علاقات تركيا مع جميع جيرانها، بالأخص مع سورية وأرمينيا والعراق وروسيا، حيث انتقلت علاقات تركيا مع هذه الدول من تصفير المشاكل إلى تحقيق درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

3- مبدأ العمق الاستراتيجي Strategic Depth: [18]

يقوم هذا المبدأ على فرضية أساسية مفادها أن عمق السياسة الخارجية التركية الاستراتيجي يجب أن يركز على العالم العربي وإيران والقفقاس والبلقان وآسيا الوسطى، فهذا هو العمق الاستراتيجي وليس أوروبا، وإذا ما ركزت تركيا على تلك المناطق، فهي تكتسب عندئذ فرصة أكبر للدخول بقوة في مسارها الأوروبي [2]' وهنا يظهر المعنى العميق لحقيقة توجه تركيا الخارجي الجديد، فما حدث أو استجد هو توسيع خيارات السياسة وإدراج مسارات وبدائل جديدة كانت في الهامش، وليس في ذلك انكفاء أو تراجع عن المسار الأوروبي، بل موضعة الهدف الأوروبي في سياق مركب يجعله على أهميته جزءاً من كل.

وهنا يبدو الحديث عن تركيز تركيا على العمق الاستراتيجي، وخاصة ما يتعلق بالشرقين الأوسط والأدنى وآسيا الوسطى جنوب القوقاز نوعاً من مراجعة بقصد تدوير الزوايا، وإعادة التهيئة الرامية إلى تعزيز وتأكيد اتجاهاتها نحو العرب بمعنى الاتجاه شرقاً لحيازة المزيد من القوة والمكانة والقابلية للاندفاع نحو الغرب.

يقول داوود أوغلو «أن تصبح تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي سيبقى أهم أهداف سياستنا الخارجية فيما يتعلق بوجهتنا الغربية» وهذا أمر ذو دلالة على أن تركيا تقوم بإعادة تدوير الزوايا وإعادة تشكيل مفردات سياستها الخارجية، وهنا لا محيد عن هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن فيما يتعلق بوجهتنا الغربية، وليس وجهتنا على الإطلاق.

4- الدولة المركز أو الدولة المركزية (العمق الجغرافي):

يعتبر داوود أوغلو تركيا دولة مركزية Central state، والحال هذه لا يجوز النظر إليها كدولة جسر Bridge تربط نقطتين فحسب أو كدولة طرفية Perpheriqne، أو حتى دولة عادية تقع على تخوم العالم الإسلامي أو الغرب حسب تعبير أوغلو نفسه[12].

ويرجع داوود أوغلو كون تركيا دولة مركزية إلى موقعها الجغرافي الفريد والمميز، فيما يسمى أفروآسيا من جهة وأوراسيا من جهة أخرى، وفي قلب العالم النشط والفاعل، وليس المنعزل والخامل، لذلك فهي دولة مركزية، ويحدد داوود أوغلو مفهومه للدولة المركزية بأربع سمات رئيسة هي:[18]

- العمق الجغرافي.
- الاستمرارية التاريخية.
- التأثير الثقافي المتبادل.
- الترابط الاقتصادي المتبادل.

3-5-العمق التاريخي أو الإرث العثماني (العثمانية الجديدة) New-Ottmanism:

كنا قد تناولنا مفهوم العثمانية الجديدة في مرحلة الأوزالية، وقلنا أن مفهوم العثمانية الجديدة عند الرئيس تورغوت أوزال شكل مرتكزاً فكرياً لمفهوم العثمانية الجديدة عند حزب العدالة والتنمية إلا أن هناك بعض الفروقات الجوهرية، فمفهوم العثمانية الجديدة عند أوزال كان مفهوماً قومياً أي ظاهرة عثمانياً، إلا أنه في حقيقته وجوهره قوميٌ طورانيٌ أخذ من الدولة العثمانية شكلها الإمبراطوري فقط دون أن تتسع لمحتواها الإسلامي.

أما عند حزب العدالة والتنمية فإن مفهوم العثمانية الجديدة ركز بصورة كبيرة على المحتوى الإسلامي، فكان ظاهره قومياً وباطنه إسلامياً بحتاً، فحمل هذا المفهوم حنيناً إلى الأمجاد العثمانية والسلطانية والرغبة في الهيمنة على مناطق كانت فيما مضى خاضعة للسيطرة العثمانية.

يقول داوود أوغلو في لقاء مع نواب الحزب بتاريخ 3 تشرين الثاني عام 2009 (إن لدينا ميراثاً آل إلينا من الدولة العثمانية، إنهم يقولون عنا «هم العثمانيون الجدد». نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا. نحن ننفتح على العالم كله حتى في شمال إفريقيا، والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب خاصة فرنسا التي تفتش وراءنا لتعلم لماذا ننفتح في شمال أفريقيا بتطبيق ما أسموه (عملية سرية لأسلمة البلاد)[5].

6- مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد [19]يقوم هذا المبدأ على أن الظروف الدولية المتغيرة تجعل من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد، لذلك فإن على تركيا أن تسعى في علاقاتها مع اللاعبين الدوليين المهيمنينإلى علاقات تكاملية وليست تنافسية، ويظهر هذا المبدأ تركيا شريكاً استراتيجياً مع أمريكا من خلال العلاقات الثنائية، ومن حلف الناتو أيضاً ، وهي تسعى في الوقت ذاتهإلى الانضمام للاتحاد الأوروبي وإلى علاقات حسن الجوار مع روسيا وعلاقات تكاملية مع منطقة أوراسيا، لذلك فالعلاقة الجيدة على سبيل المثال مع روسيا ليست بديلاً عن العلاقة مع أوروبا، ومثلها نموذج الشراكة الاستراتيجية مع أمريكا ليست علاقة موجهة ضد روسيا.[20]

7- مبدأ دبلوماسية السلام الوقائية والاستباقية: والهدف من هذا المبدأ اتخاذ إجراءات معينة قبل وقوع أي أزمة أو قبل تفاقم أي أزمة موجودة، فالسياسة التركية تقر بمبدأ الأمن للجميع والحوار السياسي على أعلى مستوى والانخراط الاقتصادي والترابط والتعايش بين الثقافات المتعددة، والمثال الفعلي على هذه السياسة التركية يظهر في الجهود التركية للوساطة بين إسرائيل وسورية، وفي محاولات إجراء مصالحات سنية شيعية في العراق إلى جانب جهود المصالحة التركية في لبنان وفلسطين...[20]

8- مبدأ الدبلوماسية النشطة: التي من شأنها أن تعطي تركيا دوراً أكبر في العلاقات الدولية، وتتم من خلال الانخراط بالمنظمات والمؤسسات الدولية، والتعاطي مع كل الموضوعات ذات البعدين الإقليمي والدولي المهمين، ولذلك تركيا اليوم عضو في مجموعة العشرين، وعضو في الناتو وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو مراقب في الاتحاد الأفريقي وفي جامعة الدول العربية، ولديها آلية حوار استراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي.[21]

4. أهداف السياسة الخارجية التركية:

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم والمصالح الأساسية للوحدة الدولية، ويقصد بالأهداف التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة، أي الأوضاع التي تود الوحدة الدولية أن تحققها في البيئة الخارجية، وذلك بالتأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى من خلال تخصيص بعض الموارد.[22]

ويعد تحديد أهداف سياسة تركيا الخارجية أو أي دولة يُعَدُّأمراً ملتبساً نظراً إلى صعوبة تعيين موضوعاتها ومفرداتها وبخاصة أن تلك الموضوعات تتغير بصورة دائمة وترتبط بالبيئة الداخلية ومنظور القيم والثقافة والسياسة وبالبيئة الخارجية المفتوحة على فواعل وموضوعات لا حصر لها.

إن أهداف السياسة الخارجية هي، بتعبير بسيط امتداد، لأهداف السياسة العامة للدولة والمجتمع، وليس للنظام السياسي فقط.

وفيما يخص السياسة الخارجية التركية يمكن إجمال أهدافها الأساسية بما يأتي [2]:

أ.حماية الأمن القومي التركي من مصادر التهديد الداخلية والخارجية.

ب. تحقيق التكامل الداخلي من خلال الحفاظ على وحدة الدولة وهويتها وتماسكها الاجتماعي.

ج. تعزيز مكانة تركيا على الساحتين الإقليمية والدولية.

د. تأمين المكاسب الاقتصادية والموارد المادية للدولة، أي تحقيق عائدية اقتصادية للسياسة الخارجية، خاصة وأن السياسة الخارجية التركية تميزت بـ "فك الارتباط النسبي بين السياسة والاقتصاد" لجهة أن التوتر في العلاقات السياسية لم يكن ينعكس على العلاقات الاقتصادية.[23]

هـ. إنجاز كل الشروط المتعلقة بتحقيق العضوية في الاتحاد الأوروبي والانضمام إليه والتحول إلى عضو فاعل ومؤثر فيه بحلول عام 2023[10].

و. مواصلة السعي لتحقيق التكامل الإقليمي عبر تعزيز أشكال التعاون الأمني والاقتصادي الإقليمي في المنطقة.

ز. السعي إلى تأدية دور فاعل ومؤثر في حل النزاعات الإقليمية.

ح. المشاركة القوية والفعالة في مختلف المحافل الدولية.

ط. تأدية دور حاسم في المؤسسات الدولية والإقليمية والتحول إلى واحدة من أقوى عشر اقتصاديات في العالم بحلول عام 2023.

5. أدوار السياسة الخارجية التركية:

يتطلب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد الوحدة الدولية لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة أو الوظائف التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر[22]' وماهية العلاقات الدولية الرئيسة للوحدة، وهو ما يعبر عنه بالدور role الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دوراً في النسق الدولي يصبح أحد علامات سياستها الخارجية.

ويمكن تحديد ثلاثة أدوار رئيسة بارزة للسياسة الخارجية التركية عبر مراحلها المختلفة، وهي:

1- القاعدة الأمنية: يعتبر هذا الدور من أهم الأدوار التي تقوم بها السياسة الخارجية التركية، وأكثرها ثباتاً واستمرارية إذ يعود هذا الدور إلى عام 1950 عندما تحولت تركيا إلى قاعدة أمنية متقدمة للاستراتيجيات الغربية في الأقاليم المحيطة بها[23]، وذلك في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث أقامت الولايات المتحدة وحلف الناتو قواعد عسكرية في مناطق عديدة من تركيا تضمنت أنواعاً مختلفة من الأسلحة ومستودعات الذخيرة التقليدية والنووية وقواعد تجسس ومراقبة تغطي مناطق واسعة من الاتحاد السوفييتي السابق وروسيا وآسيا الوسطى جنوب القفقاس وإيران والعراق وشرق المتوسط ومنطقة الخليج العربي وهي مناطق التوتر الإقليمي والنفط والعنف السياسي بكل استطالاته الإقليمية والدولية [2]' وتعتبر قاعدة أنجرليك من أشهر القواعد في الأراضي التركية.

كما يعتبر نشر الدرع الصاروخية وبطاريات صواريخ الباترويوت على الحدود السورية وعلى مقربة من الحدود الإيرانيةاستمراراً لهذا الدور الوظيفي الذي تقوم به تركيا في المنطقة.[25]

2- الموازن الإقليمي: يعني هذا الدور أن الدولة تضطلع بمسؤولية التوازن القائم بين طرفين أو مجموعة من الأطراف المتنافسة أو المتصارعة، بما قد يتضمنه ذلك من الانحياز إلى طرف أو مجموعة منها في مواجهة الطرف الآخر أو المجموعة الأخرى لحفظ التوازن[22]' وذلك بغرض تحقيق مكاسب مباشرة أو احتواء مصادر التهديد المحتملة عند بروز ما يمكن أن يؤثر في النظام الدولي أو الإقليمي، وفي مصالح الدولة نفسها، وقد قامت تركيا بدور الموازن الإقليمي في العديد من قضايا وأزمات الشرق الأوسط كالحرب العراقية – الإيرانية والصراع العربي – الإسرائيلي، وقامت بهذا الدور بالنسبة لسورية في مواجهة ما سمي بـ "حلف الاعتدال العربي" بين عامي 2005-2011

3- الوسيط: ينصرف هذا الدور إلى تحمل الدولة مسؤولية دولية في التوفيق والوساطة بين الوحدات الدولية في مختلف الصراعات الدولية.

ويتحدث الأتراك دوماً عن هذا الدور، وعن أنه بإمكان دولتهم القيام بهذا الدور في النظام الإقليمي والدولي ويرون أنها تهيأت لذلك من خلال توافرها على مجموعة مفترضة من العوامل من قبيل: الموقع الجغرافي بين الشرق والغرب، تجربة التحديث، الإرادة السياسية، القوة الناعمة، اتباع سياسة خارجية نشطة[2]، وقد برزت تركيا في هذا الدور برعايتها في استانبول لجولات من المباحثات والمفاوضات السورية – الإسرائيلية بين عامي 2008-2009.

6. استراتيجيات السياسة الخارجية التركية:

تتبنى السياسة الخارجية التركية استراتيجيات كبرى بغية تحقيق الأهداف الاساسية المنوطة بها مثل حماية الأمن القومي وتعزيز المكانة الإقليمية، وتأمين العائدية الاقتصادية للدولة، وتعرف الاستراتيجية بأنها «علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب».

وتعرف أيضاً بأنها «فن قيادة النشاطات السياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف خدمة المصلحة الوطنية».[26]

ومن الاستراتيجيات التي تتبناها تركيا في سياستها الخارجية نحدد:

1-القوة الناعمة Soft power:

وهي معادل موضوعي أو مقابل للمعنى التقليدي للقوة، وتختلف عنها من حيث التلقي، ومن حيث الأدوات في حين تتماثل معها في النتيجة، بل قد تكون النتائج المتأتية من القوة الناعمة أقل تكلفة وأكثر ديمومة، ويتركز معناها في أنها تحقق ما تريده الوحدة الدولية من دون الاستخدام المادي المباشر للقوة التقليدية أو التهديد باستخدامها[2].

والقوة الناعمة هي نوع من التظهير السياسي والمعنوي لقوة الدولة التي لابد من أن تتكون من عوامل مادية ومعنوية معاً ومن نظام قيم. وإرادة سياسية قصدية.

وقد نجحت السياسة الخارجية التركية بين عامي 2002-2011 نجاحاً مميزاً في استخدام هذه الاستراتيجية، حيث قامت بتوظيف الإرث الثقافي والتاريخي، الذي يربطها مع دول الجوار الجغرافي في تعزيز العلاقات السياسية، وركزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في العلاقات الإقليمية، فأنشئت مجالس عليا للتعاون الاستراتيجي مع سورية والعراق ولبنان وإيران والأردن، ووقعت على اتفاقيات لإلغاء سمات الدخول بينها وبين العديد من هذه الدول وكثفت اللقاءات والزيارات الرسمية بين مسؤوليها ومسؤولي تلك الدول، مما أدى إلى تنامي دور تركيا في المنطقة في تلك المرحلة.

2- الاحتواء: تتمتع السياسة الخارجية التركية بقدرة مميزة على استخدام هذه الاستراتيجية لأنها شكلت في مرحلة الحرب الباردة جزء أساسياً من استراتيجية الاحتواء المزدوج الأمريكية حيال العراق وإيران في مطلع التسعينيات[27]والاحتواء كاستراتيجية تركية هو فاعلية دفاعية لمواجهة عوامل التهديد الداخلية والخارجية تقوم بكل ما هو ممكن من أجل الحفاظ على المصالح التركية، ووفقاً لهذه الاستراتيجية على السياسة الخارجية التركية أن تغير وسائلها وكيفياتها انسجاماً مع تلك المصالح، وإذا ما تغيرت المصالح فإن عليها أن تتغير أيضاً ربما لاحتواء ما كانت تدافع عنه قبل التغيير[2]، ومثال على ذلك تغير مدارك تركيا بشأن مصادر التهديد الخارجية سورية وإيران وروسيا، وإدراج مصادر مختلفة بل معاكسة، كـ إسرائيل ثم العودة إلى إدراج تلك الدول في مدارك التهديد مرة أخرى...

3- المبادرة: وفق هذه الاستراتيجية لن تنتظر تركيا الأطراف الأخرى لتخطو إليها، بل ستقوم هي بالمبادرة واقتراح المشروعات والخطط والبرامج للتعاون، وتعزيز التكامل والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والمبادرة بإيجاد الحلول للخلافات والنزاعات الإقليمية، وقد مثلت هذه الاستراتيجية تجاوزاً لواحدة من نمطيات السياسة التركية وهي العزلة النسبية عن دول الجوار.[2]

بناءاً على ما تقدم يمكن القول: أن السياسة الخارجية التركية في المرحلة الأردوغانية الراهنة قد حققت في الفترة ما بين 2002-2011 نجاحات لافتة، تمت ترجمتها إلى مكاسب سياسية واقتصادية نوعية تمثلت بصعود نجم تركيا، وتعاظم نفوذها السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط. لدرجة أنها تحولت إلى نموذج تسعى العديد من الدول العربية والإسلامية إلى تطبيقه والاستفادة منه، إلا أن هذه السياسة تعرضت في مرحلة لاحقة إلى انتكاسة شديدة وإخفاقات بالجملة، وتعرضت إلى تراجع استراتيجي خطير.

ويعود السبب في الانتكاسة والإخفاق الذي ألم بالسياسة الخارجية التركية إلى مواقف هذه السياسة حيال موجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية، التي عصفت بالمنطقة العربية بصورة مفاجئة وغير متوقعة، مما عرض السياسة التركية إلى حالة من «الارتباك الشديد» والتناقض بين أبعادها المعيارية والعقائدية من جهة، وأبعادها الواقعية والمصلحية من جهةثانية، فضلاً عن التناقض بين المصالح الحزبية والفئوية والمصالح الوطنية العليا للدولة التركية، فغلب قادة حزب العدالة والتنمية الحاسم الأبعاد الواقعية والمصلحية على الأبعاد المعيارية والمبدئية، وأعطوا الأولوية للمصالح الحزبية، وقدموها على مصالح الدولة القومية والأمثلة واضحة على ذلك.

فمنذ عام 2011 ونتيجة للمواقف الاستفزازية التي اتخذها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان (الرئيس الحالي) ووزير الخارجية آنذاك أحمد داوود أوغلو من الأزمة الداخلية السورية تأزمت العلاقات السورية التركية، التي كانت قد وصلت إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية،وصل التأزم والتوتر بين الدولتين ولا يزال على حافة الهاوية والحرب، ونتيجة لهذه المواقف أيضاً توترت العلاقة مع إيران وروسيا وأرمينيا ليتحول مبدأ تصفير المشكلات مع الجيران Zero problemsإلى تصفير السلام zero peace.

وكان مرد ذلك كله إلى سوء تقدير صناع القرار في تركيا حيال الأزمة في سورية، خاصة وأنهم لم يعطوا الوقت الكافي في أزمة بهذا العمق والخطورة للمبادئ والأدوار والاستراتيجيات التي تحدثوا عنها وتبنوها لسنوات عديدة.

فلم يحاولوا لعب دور الوسيط أو الموازن الإقليمي بين أطراف الأزمة، وافتقرت السياسة التركية إلى المبادرات الخلاقة لحل هذه الأزمة.

وفي الحالة المصرية غلب قادة حزب العدالة والتنمية المصالح الحزبية على المصالح العليا للدولة التركية عندما ضحوا بعلاقة الدولة التركية مع دولة بحجم مصر في سبيل علاقات حزب العدالة والتنمية الحاكم بجماعة الإخوان المسلمين في مصر فوصلت العلاقات المصرية – التركية إلى حالة القطيعة السياسية نتيجة مواقف حزب العدالة والتنمية العدائية من الانقلاب العسكري الذي قام به وزير الدفاع في عهد الرئيس محمد مرسي الفريق عبد الفتاح السيسي عام 2013 و ذلك في عهد الرئيس محمد مرسي .

الاستنتاجات والتوصيات:

1. تتسم السياسة الخارجية التركية بالنخبوية، وبقدر كبير من الشخصانية، إذ إن التحولات المفصلية الكبرى فيها كانت ترتبط باستمرار بالنخبة السياسية الحاكمة، وبشخصية صانع القرار في اللحظة التاريخية، وإدراكاته ومعتقداته بعيداً عن السياق العام للدولة والمؤسسات الدستورية (وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضيتين الأولى والثانية).

2. تشكل الواقعية والبراغماتية السياسية سمتين رئيسيتين للسياسة الخارجية التركية، وهما جوهر هذه السياسة والقوة الدافعة المحركة لها مهما اختلفت التوجهات والمبادئ النظرية والسياسية التي تتبناها (وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثالثة).

3. إن التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية ليست تحولاً نوعياً في مسارها، وإنما هي تغيير نسبي في ترتيب الأولويات بعيدة المدى بالتركيز على العمق الاستراتيجي، وليس لدى تركيا القدرة أو الإرادة بتفكيك تحالفها الوثيق والاستراتيجي مع الغرب.

4. يشكل تركيز تركيا على "العمق الاستراتيجي"، وبخاصة ما يتعلق بالشرقين الأوسط والأدنى وآسيا الوسطى نوعاً من المراجعة التأكيدية وتدوير للزوايا وإعادة التهيئة أو التموضع بهدف تعزيز وتعميق اتجاهات أوثق – تركيا باتجاه الغرب – بمعنى الاتجاه شرقاً لحيازة المزيد من القوة والمكانة والقابلية للاندفاع غرباً.

5. لم يكن مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار كأحد التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية يسعى إلى "حل" تلك المشكلات، وإنما إلى تسكينها والحجر عليها من خلال تبني تحالفات تكتيكية متنقلة ومؤقتة بحسب المصلحة(وهذه النتيجة تنفي صحة الفرضية الرابعة).

بناءً على ما سبق نقدم التوصيات الآتية:

1. عدم التعاطي مع التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية على أنها ثوابت استراتيجية للدولة التركية، وإنما كشعارات حزبية تكتيكية ومرحلية.

2. ومن الأهمية بمكان إبقاء التركيز عند تحليل السياسة الخارجية التركية على سماتها الرئيسة سالفة الذكر كالنخبوية والشخصانية والواقعية والبراغماتية أو النفعية.والنظر إلى السياسة الخارجية التركية على أنها عملية وسيرورة أي عمل قيد الإنجاز أو التحقق ويتطلب تدخلاً وتعديلاً دائماً...

المراجع :

1. رضوان،وليد.تركيا بين*العلمانية والإسلام في القرن العشرين*، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت،2006، ص89+ ص121.

2. محفوض،عقيل سعيد.*السياسة الخارجية التركية بين الاستمرارية والتغيير* ، ص 57+ص143+ ص153+ ص174.

3. وهبان،أحمد محمد.*السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية*، جامعة الإسكندرية، 2013، ص4-5.

4. رضوان،وليد*العلاقات العربية – التركية* ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص87+ ص121.

5. محمد،عبد الوهاب بكر.*فهم الحاضر واستشراف المستقبل من خلال رؤية تاريخية للتاريخ التركي المعاصر،تركيا دراسة مسحية*، ص13

6. نور الدين،محمد*السياسة الخارجية التركية... أسس ومرتكزات، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*،الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت،الطبعة الأولى عام 2009، ص*134*.

7. نوفل،ميشال،*عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية*، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، 134

8. ناثر جاسم،أفراح.*تورغوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة*، دراسات إقليمية، السنة (3)،العدد (6)، 2007، ص5+ص7

9. Omer Taspinar, Turkey: The new Model, Brookings Institution/ <http://www.brookings.edu/research/papers/-Turkey-new-model-taspinar, p.2>

10. باكير،علي حسن.*الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية*، المركز العربي للأبحاث دراسة سياسات الدوحة، 2013، ص15+ص17.

11. معوض،علي جلال.*السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية، تركيا (دراسة مسحية)*،

12. المديني،توفيق.*السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية:* <http://www.almustaqbal.com/storiesprintpreview.aspx? Story id =435876>

13. زيا ميرال وجوناثان س. باريس. *تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية.* مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة، بيروت، 2010، ص: 6.

14. AhmetDavutoglu, "Turkey's Foreign Policy vision: An Assessment of 2007", Insight Turkey Vol. 10, No. 1, 2008, pp. 79.

15. Svante E. Cornell, "What drives Tukish foreign policy?" Middle East Quarterly, Winter 2012, pp. 13-24.

<http://www.meporum.org/3129/Turkish foreign-policy.>

16. خولي، معمر.*سياسة تركيا الخارجية*،جريدة الزمان الدولية، العدد 4177 التاريخ 2012/4/18 <http://www.azzaman.com/?p=4609>

17. أوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية.<http://almoslim.net/node/11654>

18. أوغلو،أحمد داوود.*العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية* ، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى عام 2010، ص610

19. أوغلو،أحمد داوود.*معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، رؤية تركية* ، 2012، ص10

20. باكير،علي حسن.*محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة، آراء حول المدخل لفهم الدور التركي في المنطقة*، الخليج، العدد 71، 2010، ص: 70.

21. الغندور،عبيرمحمد عاطف. *جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، دراسة استشرافية* ، دراسات الشرق الأوسط، العد 6، المجلد 3، 2011، ص383.

22. سليم،محمد السيد.*تحليل السياسة الخارجية* ، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية 2001، ص40+ص45+ ص51.

23. التلولي،محمد عبد العاطي. *السياسة الخارجية تجاه سورية 2002-2008*، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص: 115.

24. محفوض،عقيل سعيد.*سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل* ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى 2009 ، ص183.

25. Karen, Kaya, Turkey – Iran Relations After the Arab, Spring, op. cit. p: 8

26. العدوان،طايل يوسف.*الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013*، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013، عمان، ص 7.

27. ثابت،عمرو.*الاحتواء المزدوج وما ورائه*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص 32.